طرف حصل على شيء مما كان يريد وان لم يحصل على ما يريده كله . واذن فهذا هو الوقت للتوقف عن القتال والبحث بالسياسة عن حل » . ثم أشار الى الاتفاق مع السوفييت لاصدار قرار وقف القتال بعد عبور القوات الاسرائيلية الى الضفة الغربية للقناة فقال : « قواتكم عبرت وهي في مواقع الى الشرق من قناة السويس ، وقواتهم عبرت وهي في مواقع الى الغرب من قناة السويس ... هكذا وجدنا ان الوقت ما زال مناسبا للبحث عن حل » (الاهرام ٧٣/١١/١٦) .

٤ — عندما استغلت اسرائيل وقف القتال ، وحاولت توسيع جيب الدفرسوار نحو الشمال والجنوب رغم القرار رقم ٣٣٨ وتاريخ ١/٢٢ تصلب الموقف السوفييتي وأصدر مجلس الامن القرار رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٠/٢٣ القاضي بايقاف القتال فورا والعودة الى خطوط ٢٢ تشرين الاول . وهنا اعتقدت اسرائيل ان بوسعها الاستمرار في المغامرة وتجاهل القرارات الدولية على عادتها وخلق وضع راهن وحقائق جديدة يضطر العالم لقبولها مرغما ، فتابعت التقدم نحو الجنوب لقطع طريق السويس الاسكندرية ومحاصرة الجيش المصري الثالث ، فجاء التهديد السوفييتي هذه المرة حاسما ، وبعث الزعيم السوفييتي ليونيد بريجنيف الى الرئيس نيكسون رسالة شديدة اللهجة هدد فيها بالتدخل العسكري من جانب واحد لفرض تنفيذ قراري مجلس الامن اذا لم يتوقف الجيش الاسرائيلي عن أعمال خرق وقف اطلاق النار (التايم ٧٣/١١/٥) ورد الرئيس نيكسون على التهديد في ٢٥ تشرين الاول باستنفار القوات الامريكية ووضعها موضع التأهب مع القوات الضاربة الذرية وعاش العالم كله على فوهة بركان نووي يهدد بالانفجار . وتوتر الموقف الدولي بشكل لم يشهده منذ أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ . ولم تخف حدة التوتر وينته يوم الرعب (٢٥ تشرين الاول) الا عندما توصل مجلس الامن الى خطوة تنفيذية لوقف القتال واتخذ قرارا جديدا من خمس نقاط ذكر فيه بالقرارين رقم ٣٣٨ و ٣٣٩ وطالب بشدة الامتثال لوقف نار فوري وكامل ، والعودة الى خطوط ٢٢ تشرين الاول ، وانشاء قوة طوارىء دولية لا تضم عناصر من الدول الخمس الكبرى لمراقبة تنفيذ هذين القرارين. عندها بدأت قوات الطوارىء الدولية تتحرك باتجاه منطقة الصراع ، وأخذ وقف القتال شكلا أكثر ثباتا ، رغم حالات الخرق التي لم تنقطع بشكل كامل ، وبدأت مباحثات الضباط المصريين والاسرائيليين عند نقطة الكيلو ١٠١ على طريق السويس — القاهرة استنادا الى النقاط الست التي تضمنتها رسالة بعث بها وزير الخارجية الامريكي في ١١/٩ الى الامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم وأبلغه فيها أن حكومتي مصر واسرائيل مستعدتان لقبول النقاط الست التي تعتبر تنفيذا للمادة الاولى من قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ وقرار مجلس الامن رقم ٣٣٩ . وكان نص الاتفاق ، كما ورد في الصحافة العربية ، كما يلي :

« أ — توافق مصر واسرائيل على احترام وقف اطلاق النار الذي دعا اليه مجلس الامن الدولي ، بدقة .

« ب — يوافق كلا الطرفين على ان المحادثات بينهما ستبدأ فورا لتسوية مسألة العودة الى مواقع ٢٢ تشرين الاول ، في اطار الاتفاق على فصل القوات باشراف الامم المتحدة .

« ج — ستتلقى مدينة السويس الامدادات اليومية من المواد الغذائية والماء والمواد الطبية . وسيتم اجلاء جميع المدنيين الجرحى عن مدينة السويس .

« د — لن تكون هناك عقبات امام انتقال الامدادات غير العسكرية الى الضفة الشرقية .

« هـ — يتم استبدال نقاط التفتيش الاسرائيلية على طريق القاهرة — السويس بنقاط تفتيش دولية . وعند نهاية طريق السويس يتمكن الضباط الاسرائيليون ان يشتركوا مع الامم المتحدة للتأكد من الطبيعة اللاعسكرية للامدادات على ضفة القناة .

« و — حالما تقام نقاط التفتيش الدولية على طريق القاهرة — السويس ، يتم تبادل لجميع أسرى الحرب ، بما في ذلك الجرحى .

وقد وافق الطرفان على عقد اجتماع باشراف قائد قوات الامم المتحدة في المكان المعتاد (الكيلومتر ١٠١ على طريق السويس — القاهرة) لتوقيع هذا الاتفاق والعمل على تنفيذه » .

●

ويدلنا هذا الطرح لمجريات الامور خلال الشهر المنصرم على مدى تأثير الموقف الدولي على سير الصراع ونتائجه ، بل وعلى سير المعارك العسكرية ذاتها . الامر الذي يؤكد حقيقة أخرى لا بد من